



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الملتقى الوطني الأول حول:
الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية
يومي 24 و 25 أفريل 2018

ملخص :

حاولت الدراسة، قياس أثر الفساد على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (12 دولة)، وذلك باستخدام نماذج بانل للفترة (2003-2016)، وقد تم اختيار هذه الدول بناء على توافر المعطيات والبيانات الخاصة بمتغيرات وفترة الدراسة، وقد اعتمدت على بيانات تقرير مناخ الاستثمار الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر، ومؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية العالمية فيما يتعلق بالفساد.

وقد توصلت الدراسة إلى أن متغير الفساد كان له علاقة عكسية وتأثير سلبي على حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، بحيث وجد أنه كلما زاد حجم الفساد بنسبة 1% انخفض حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية بنسبة 0.04%.

الكلمات المفتاحية: الفساد، مؤشر مدركات الفساد، الاستثمار الأجنبي المباشر، نماذج بانل، الدول العربية.. الخ

Abstract:

The study attempted to measure the impact of corruption on the volume of foreign direct investment in the Arab countries (12 countries) using PANEL models for the period 2003-2016. These countries were selected based on the availability of data and data on variables and the period of study. The investment climate issued by the Arab Investment Guarantee Corporation for foreign direct investment, and Transparency International's Corruption Perceptions Index on corruption.

The study found that the variable of corruption had an adverse effect on the volume of foreign direct investment flows in the Arab countries, where it was found that the greater the volume of corruption by 1% the volume of foreign direct investment in the Arab countries decreased by 0.04%.

Key Words : Corruption, Corruption Perceptions Index, Foreign Direct Investment, PANEL models, Arab Countries, etc..

أثر الفساد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل للفترة (2016-2003)

الأستاذ/ عبد الحق طير

كلية العلوم الاقتصادية – جامعة الوادي - الجزائر

tirhaki@gmail.com

الدكتور/عقبة ريمي

كلية العلوم الاقتصادية – جامعة الوادي - الجزائر

okba39@gmail.com

تمهيد :

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية، ومصدر من مصادر التمويل الخارجية، بل من أهمها في عالم اليوم، حيث ترجم ذلك من خلال التدفقات العالمية الضخمة التي يعرفها، ويشهد تنافسا كبيرا بين مختلف دول العالم من أجل جذبه واستقطابه، لكونه أحد أهم المتغيرات المؤثرة في تطور الدول المضيئة، ونمو اقتصادها ومظهر يعبر عن انفتاحها على العالم الخارجي، ومن بين هذه الدول نجد الدول العربية التي قامت بالعديد من الإصلاحات التي مسّت مختلف المتغيرات المشكّلة لبيئة الاستثمار، ووضعت مختلف السياسات الهادفة إلى الحد من كل ما يعيق ويقف ضد تدفقه.

ويعتبر الفساد أكبر التحديات التي تواجهها مختلف الدول العربية، حيث يقف حجر عثرة أما الارتقاء بجاذبيتها للاستثمار إلى مستويات تنافسية، ومن ثم في مسارها نحو تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، وهذا لما له من آثار خطيرة على المجتمع والدولة ككل، حيث ينخر منظومة الاستقرار الكلي، ويضعف من قوة الدولة الداخلية والخارجية، مما يفقد المستثمر الأجنبي الثقة في الاستثمار والقيام بأنشطة الأعمال في هذا البلد.

من هنا جاءت إشكالية الدراسة وهي كالتالي :

كيف يؤثر الفساد على جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2016-2003)؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا الدراسة إلى المحاور التالية :

أولاً: الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر – الأدبيات النظرية والدراسات التطبيقية

ثانياً: وضع الفساد في الدول العربية (2016-2003)

ثالثاً: تطور حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (2016-2003)

رابعاً: قياس أثر الفساد على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (2016-2003)

أولاً: الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر: الأدبيات النظرية والدراسات التطبيقية

1. مفاهيم أساسية حول الفساد:

الفساد لغة مشتق من الفعل فسد، فيقال فسد الشيء بمعنى أنه لم يعد صالحاً، وهو أصل يدل على خروج الشيء عن الاعتدال قليلاً كان الخروج أو كثيراً ويضاده الصلاح.¹ ويقول ابن منظور في لسان العرب الفساد هو نقيض الصلح.²

تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه "استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة"، أما البنك الدولي فيعرفه بأنه "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص"³، أما صندوق النقد الدولي فيعرف الفساد على أنه "علاقة الأيدي الطويلة المتعمدة التي تهدف للاستفادة من هذا السلوك لشخص واحد أو لمجموعة ذات علاقة بالآخرين، ويميز بين حالتين من الفساد، الأولى تتم بقبض الرشوة عند تقديم الخدمة الاعتيادية المشروعة والمقررة، والثانية تتمثل في قيام الموظف بتأمين خدمات غير مشروعة وغرمنصوص عليها ومخالفة القانون مقابل تقاضي الرشوة كإفشاء معلومات سرية أو إعطاء تراخيص غير مبررة أو القيام بتسهيلات ضريبية وإتمام صفقات غير شرعية وغيرها من التعاملات غير القانونية التي يحصل مقابلها المرتشي على مبالغ ومردودات مادية مقابل تسهيلات التي يقدمها"⁴

وعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سنة 1998 على أنه "إساءة استخدام القوة الرسمية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة أو الابتزاز أو استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش أو تقديم إكراميات لتفعيل الخدمات أو عن طريق الاختلاس" وفي تعريف أوسع ليشمل القطاع الخاص حيث عرف الفساد على أنه "إساءة استعمال السلطة المخولة لتحصيل كسب خاص"⁵

وعرف (Paldam) على أنه "المكاسب غير القانونية التي يحصل عليها شخص ما على حساب موكله وذلك عند تعامل الشخص مع طرف ثالث" وعرف (LaFree and Morris) الفساد على أنه "انتهاك الإدارة الحكومية القواعد الرسمية وغير الرسمية للحصول على مكاسب مباشرة وغير مباشرة من الوظيفة ومنح طرف ثالث خدمات أو موارد كان من الصعب أو المستحيل الحصول عليها". في حين عرف (Aidt) الفساد على أنه "السلوك الذي يستخدم فيه الموظف العام سلطته لتحقيق منفعة شخصية وبما يتعارض مع قواعد اللعبة"⁶

ويمكن التمييز بين بعدين للفساد هما الفساد الكبير Grand corruption والفساد الصغير Petty Corruption. ويقصد بالفساد الكبير ذلك النوع من الفساد الذي تمارسه النخب السياسية والاقتصادية والتشريعية ويؤثر بشكل واضح على المجتمع نظراً لتشوه النظام ككل. أما الفساد الصغير فيقصد به الفساد الإداري الذي يوجد بسبب ضعف الجهاز الإداري ويشمل الطبقتين الوسطى والدنيا من الإداريين، ومن ناحية أخرى يمكن تصنيف الفساد وفقاً لأشكاله التي تتمثل في الرشوة، والاختلاس، والاحتيال، والابتزاز، والمحسوبية، والمحاباة، والكسب غير المشروع.⁷

2. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

وردت العديد من المفاهيم للاستثمار الأجنبي المباشر، سواء من طرف الباحثين والمفكرين الاقتصاديين، أو من طرف المؤسسات والهيئات الدولية، سنحاول أن نشير إلى بعضها فيما يلي:

عرف **Bertrand-Raymond** الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى، يتم ذلك بإنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأسمالها، أو قيام مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجنب، أو هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية، ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وخاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة"⁸.

أما كل من **Hess&Ross** يعرفان الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "عبارة عن إنشاء مشروعات جديدة في الدولة المضيفة، أو إضافة إلى رصيد الآلات والمعدات بواسطة المستثمرين الأجنب، أو شراء المستثمرين الأجنب للشركات المحلية في الدولة المضيفة (غالبا ما تكون 10% أو أكثر من أصول الشركة)"⁹.

ويعرفه **Kojima** بأنه "تلك التحركات في رأس المال التي تهدف بشكل أساس ومباشر إلى السيطرة أو الاستيلاء على إدارة وأرباح شركات ومؤسسات الأعمال الأجنبية"¹⁰.

ويعرف البنك الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر، على أنه "استثمار يقوم على أساس المشاركة في الإدارة (غالبا 10% من أصوات الإدارة) في مشروع يتم تشغيله في دولة أخرى بخلاف دولة المستثمر، والمستثمر يرغب أن يكون ذا تأثير في مجلس الإدارة للمشروع، وله حصة محددة من الملكية"¹¹.

أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، فيعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك "الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد، ويعكس مصلحة دائمة، وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر الأجنبي أو الشركة الأم) في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر أو المؤسسة التابعة لها أو فروع الشركات الأجنبية)"¹².

3- أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الدراسات السابقة

دراسة مزهود هاجر وعبد العزيز شرابي (2017)، والتي هدفت إلى تحليل بيانات 25 دولة نامية وناشئة للفترة الممتدة من 2004 إلى 2015، وذلك بالاعتماد على بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر، ومنظمة الشفافية الدولية فيما تعلق بمؤشر مدركات الفساد، وباستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، وخلصت الدراسة إلى أن الفساد له تأثير سلبي على حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول.

وفي دراسة أعدها (Sufian و Moise) (2010) على 36 دولة منها 12 من دول الشرق الأوسط، حيث أدرج الباحثان عدد من المتغيرات كالناتج المحلي الإجمالي لقياس حجم السوق، ومؤشر الفساد الإداري، إضافة إلى متغيرات الاستقرار الاقتصادي كالتضخم والإنفاق الحكومي، ومتغير الانفتاح كأحد العوامل الخارجية توصل الباحثان إلى أن بعض تلك المتغيرات كان لها أثرا ايجابيا على تدفق الاستثمار الأجنبي كالناتج المحلي الإجمالي ودرجة الانفتاح، في حين أن بعضها له تأثير عكسي أي سلبي كمتغير الفساد الإداري، ومتغير التضخم، والإنفاق الحكومي

كما أثبتت دراسة (Naudè and Krugell (2007) أن الإطار التنظيمي لبلد ما واحترام القوانين والشفافية وتحمل المسؤوليات والحوكمة الرشيدة، تزيد من قدرة الدول على جذب الاستثمارات، كما تؤكد على أن نوعية الجهاز القانوني والتنظيمي والاستقرار السياسي كلها عوامل تؤثر بصفة مباشرة على الاستثمارات، وبالتالي فإن عدم الاستقرار والبيروقراطية وغياب الحوكمة كلها عوامل تؤثر سلباً على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وأكدت دراسة كل من Benassy et al سنة 2007 على أن البيروقراطية الإدارية وغياب الحوكمة يحد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الحجم والنوعية.

ثانياً: وضع الفساد في الدول العربية (2003-2016)

للتعرف على وضع الفساد في الدول العربية خلال الأعوام من 2003 وحتى 2016، تم الاعتماد على مؤشر مدركات الفساد *Corruption Perceptions Index* الصادر عن منظمة الشفافية العالمية، وقبل سنة 2012 كانت قيمة المؤشر تتراوح بين الصفر والعشرة، حيث يعكس الصفر (أعلى فسلاً) والعشرة (أقل فسلاً)، ومنذ سنة 2012 نشرت منظمة الشفافية العالمية مؤشر مدركات الفساد لتتراوح قيمته بين الصفر والمائة حيث يعكس الصفر (أعلى فسلاً)، ولغرض التحليل تم إعادة تبويب مؤشر منظمة الشفافية العالمية لتتراوح قيمته بين الصفر والعشرة، حيث يعكس الصفر (أعلى فسلاً) والعشرة (أقل فسلاً). ومن أجل مقارنة مستوى الفساد في الدول العربية خلال فترة الدراسة، تم تقسيم¹³ مؤشر مدركات الفساد إلى ثلاث مجموعات، المجموعة (1) تتراوح بين 0-3.33 وتمثل المجموعة مرتفعة الفساد، والمجموعة (2) تتراوح بين 3.34 – 6.66 وتمثل المجموعة متوسطة الفساد، والمجموعة (3) تتراوح بين 6.67 - 10 وتمثل المجموعة منخفضة الفساد. وبعد حساب متوسط مؤشر مدركات الفساد لكل دولة من الدول العربية خلال الأعوام من 2003 وحتى 2016 وفقاً للبيانات في الجدول رقم (1) بالملحق، تم تبويب الدول في ثلاث مجموعات وترتيبهم من الأقل فسلاً إلى الأكثر فسلاً وذلك كما هو واضح في الجدول التالي:

جدول رقم (01): متوسط مؤشر مدركات الفساد في الدول العربية خلال السنوات (2003-2016)

موزعة حسب المجموعات		
(مجموعة 1) 0-3.33	(مجموعة 2) 3.34-6.66	(مجموعة 3) 6.67-10
مصر (3.20)	قطر (6.47)	
الجزائر (3.13)	الإمارات (6.42)	
لبنان (2.85)	عمان (5.15)	
سوريا (2.41)	البحرين (5.11)	
اليمن (2.15)	الأردن (4.89)	
ليبيا (2.11)	الكويت (4.48)	
العراق (1.74)	تونس (4.31)	
السودان (1.63)	السعودية (4.23)	
	المغرب (3.51)	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول بالملحق رقم (1)

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الدول العربية أكثر فسلدا (المجموعة 1) هي السودان، والأقل منها العراق، ثم ليبيا، واليمن، ويليها سوريا، ولبنان، ثم الجزائر، ومصر، أما الدول متوسطة الفساد (المجموعة 2) فهي المغرب، والأقل منها في مستوى الفساد السعودية، تونس، والكويت، والأردن، ويليها البحرين، وعمان، والإمارات ثم قطر. وبالنسبة للمجموعة (3) التي تمثل الفساد المنخفض، فلا يوجد بها أي دولة عربية مما يعنى أن الدول العربية تعاني من فساد متوسط أو مرتفع. وللتعرف على أثر تقلب أو استقرار الفساد تم دراسة تغير قيمة المؤشر الخاص بكل دولة على مدى من سنة لأخرى خلال فترة الدراسة، حيث لوحظ أن الفساد يتقلب بين الزيادة والنقصان، والجدول التالي يوضح اتجاه التغير السنوي لمؤشر مدركات الفساد والانحراف المعياري.

جدول رقم (02): اتجاه التغير السنوي لمؤشر مدركات الفساد والانحراف المعياري

الدولة	-2003 2004	-2004 2005	-2005 2006	-2006 2007	-2007 2008	-2008 2009	-2009 2010	-2010 2011	-2011 2012	-2012 2013	-2013 2014	-2014 2015	-2015 2016	الانحراف المعياري
قطر	-0.4	+0.7	+0.1	0	+0.5	+0.5	+0.7	-0.5	-0.4	0	+0.1	+0.2	-1	0.38
الإمارات	+0.9	+0.1	0	-0.5	+0.2	+0.6	-0.2	+0.5	0	+0.1	+0.1	0	-0.4	0.49
عمان	-0.2	+0.2	-0.9	-0.7	+0.8	0	-0.2	-0.5	-0.1	0	-0.2	0	0	0.42
البحرين	-0.3	0	-0.1	-0.7	+0.4	-0.3	-0.2	+0.2	0	-0.3	+0.1	+0.2	-0.8	0.24
الأردن	+0.7	+0.4	-0.4	-0.6	+0.4	-0.1	-0.3	-0.3	0	+0.2	+0.3	+0.3	-0.6	0.57
الكويت	-0.7	+0.1	+0.1	-0.5	0	-0.2	+0.4	+0.1	-0.2	-0.1	+0.1	+0.5	-0.8	0.33
تونس	+0.1	-0.1	-0.3	-0.4	+0.2	-0.2	+0.1	-0.5	+0.3	0	-0.1	-0.2	+0.3	0.42
السعودية	-1.1	0	-0.1	+0.1	+0.8	+0.4	+0.4	-0.3	0	+0.2	+0.3	+0.3	-0.6	0.32
المغرب	-0.1	0	0	+0.3	0	-0.2	+0.1	0	+0.3	0	+0.2	-0.3	+0.1	0.33
مصر	-0.1	+0.2	-0.1	-0.4	-0.1	0	+0.3	-0.2	+0.3	0	+0.5	-0.1	-0.2	0.16
الجزائر	0.1	+0.1	+0.3	-0.1	+0.2	-0.4	+0.1	0	+0.5	+0.2	0	0	-0.2	0.21
لبنان	-0.3	+0.4	+0.5	-0.6	0	-0.5	0	0	+0.5	-0.2	-0.1	+0.1	0	0.39
سوريا	0	0	-0.5	-0.5	-0.3	+0.5	-0.1	+0.1	0	-0.9	+0.3	-0.2	-0.5	0.24
اليمن	-0.2	+0.3	-0.1	-0.1	-0.2	-0.2	+0.1	-0.1	+0.2	-0.5	+0.1	-0.1	-0.4	0.29
ليبيا	+0.4	0	+0.2	-0.2	+0.1	-0.1	-0.3	-0.2	+0.1	-0.6	+0.3	-0.2	-0.2	0.47
العراق	-0.1	+0.1	-0.3	-0.4	-0.2	0	+0.2	+0.3	0	-0.2	0	0	+0.1	0.62
السودان	-0.1	-0.1	-0.1	-0.2	-0.2	-0.1	+0.1	0	-0.3	-0.2	0	+0.1	+0.2	0.34

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول بالملحق رقم (1)

من خلال تتبع اتجاه التغير السنوي لمؤشر مدركات الفساد لكل دولة، نلاحظ أن مستوى الفساد في الدول العربية تآرجح بين الزيادة (+) أي ارتفاع مستوى الفساد، والنقصان (-) انخفاض مستوى الفساد، كما أن هناك دول حققت استقرار في قيمة مؤشر مدركات الفساد أي عدم تغير مستوى الفساد (0) خلال بعض السنوات مثل لبنان سنة 2007-2008، 2009-2010 و 2010-2011.

أما بالاعتماد على مقياس الانحراف المعياري الذي يعكس مدى انحراف مؤشر الفساد عن متوسطه خلال فترة الدراسة لكل دولة، يتضح انخفاضه في العديد من الدول العربية مثل مصر، الجزائر، سوريا، البحرين واليمن، مما يعكس استقرار ومحدودية تقلب الفساد في هذه الدول. وعلى الجانب الآخر سجل الانحراف المعياري قيما مرتفعة في العراق، الأردن، الإمارات وليبيا مما يشير إلى تقلب وعدم استقرار الفساد في تلك الدول، وبشكل عام اتسم الفساد في أغلب الدول بمحدودية التقلب حيث بلغ متوسط الانحراف المعياري للدول العربية ككل حوالي 0.37.

وللتعرف على تقلب أو استقرار الدول العربية بين المجموعات الثلاثة التي تمثل مستوى الفساد تم دراسة انتقال كل دولة (الجدول بالملاحق رقم 02)، والجدول التالي فيوضح الدول التي انتقلت من مجموعة إلى أخرى خلال الفترة 2016-2003 وعدد مرات واتجاه انتقالها.

جدول رقم (03): انتقال الدول* فيما بين المجموعات الثلاث خلال السنوات 2016-2003

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	تغير بين المجموعات	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-		
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004		
		مصر ²		الجزائر ¹		المغرب ²			المغرب ¹ السعودية ¹	لبنان ¹	مصر ¹		من 1 إلى 2	تحسن معدل
					الإمارات ¹		قطر ¹						من 2 إلى 3	الفساد
							المغرب ³		لبنان ²	السعودية ² مصر ³ سوريا ¹			من 1 إلى 2	تدهور معدل
	قطر ² الإمارات ²												من 3 إلى 2	الفساد

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول بالملاحق رقم (02)

* الرقم بأعلى كل دولة يوضح عدد مرات انتقال الدولة من مجموعة لأخرى خلال سنوات الدراسة

يتضح من الجدول أعلاه أن بعض الدول انتقلت فيما بين المجموعات بالتحسن أو بالتدهور، حيث نجد أن الدول التي تحسن وضعها وانخفض مستوى الفساد بها وانتقلت من المجموعة (1) الأكثر فسلاداً إلى المجموعة (2) متوسطة الفساد وهي دولة مصر خلال (2005-2004) و(2013-2014)، ولبنان (2005-2006)، والمغرب، السعودية (2006-2007) و(2009-2010)، ودولة الجزائر خلال (2011-2012). كما انتقلت كل من قطر (2008-2009) والإمارات (2010-2011) من المجموعة (2) متوسطة الفساد إلى المجموعة (3) منخفضة الفساد. ومن ناحية أخرى تدهور وضع كل من السعودية، مصر وسوريا (2005-2006) ولبنان (2006-2007)، المغرب (2008-2009)، وارتفع مستوى الفساد بهذه الدول حيث انتقلت من المجموعة (2) متوسطة الفساد إلى المجموعة (1) مرتفعة الفساد، كما انتقلت كل من قطر والإمارات (2015-2016) من المجموعة (3) منخفضة الفساد إلى المجموعة (2) متوسطة الفساد، وبينما استمرت دول أخرى في نفس المجموعة على الرغم من ارتفاع أو انخفاض مستوى الفساد بها، حيث استمرت عمان، والبحرين، والأردن، والكويت، وتونس، في المجموعة (2) متوسطة الفساد، واستمرت اليمن، وليبيا، والسودان، والعراق في المجموعة (1) مرتفعة الفساد.

ثالثاً: تطور حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (2016-2003)

إن الدول العربية مثلها مثل باقي الدول النامية، عملت على اتخاذ تدابير مختلفة لأجل تكييف إقتصاداتها مع التحولات العالمية، وزيادة استقطاب واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا من خلال تنفيذ برامج مختلفة من الإصلاحات الاقتصادية، وإقرار "الباب المفتوح" أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، عبر تهيئة الظروف الملائمة، وتحسين مناخ الاستثمار، ومن خلال تقديم التسهيلات، وتنفيذ إجراءات أكثر تحريراً بخصوص معاملة ودخول المستثمرين الأجانب، والعمل على زيادة حصتها من تدفقه، وتحسين أدائه وإمكاناته فيها.

1- الدول العربية كوجهة للاستثمار الأجنبي المباشر (2003-2016) :

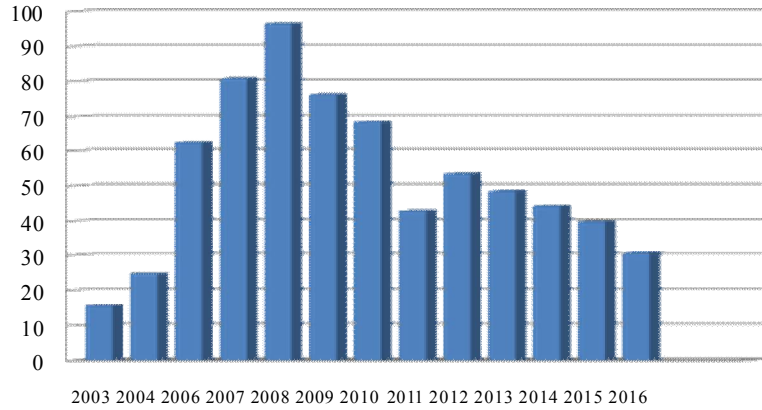
شهدت الفترة 2003 – 2009، تطورات ملحوظة وقياسية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية، حيث بلغت هذه التدفقات في المتوسط حوالي 56.25 مليار دولار، فيما لم تتجاوز خلال الفترة 1995-2001 في المتوسط حوالي 4.5 مليار دولار، حيث بلغت في سنة 2004 حوالي 24.7 مليار دولار، وبنسبة زيادة بلغت حوالي 57% عن سنة 2003، وبلغت التدفقات في سنة 2006 حوالي 62.4 مليار دولار مقابل 45.8 مليار دولار سنة 2005، أي بزيادة نسبتها 36.24%، لترتفع كذلك في سنة 2007 لتبلغ حوالي 80.83 مليار دولار، ليتواصل هذا الارتفاع لتبلغ التدفقات ذروتها في سنة 2008 حيث بلغت حوالي 96.48 مليار دولار، لتشهد بعد ذلك انخفاضا في سنة 2009 بنسبة حوالي 21% حيث بلغت حوالي 76.2 مليار دولار، وهذا بسبب تأثيرات الأزمة المالية العالمية والانكماش في الطلب العالمي.

ويعزو هذا الاتجاه التصاعدي للتدفقات الواردة إلى الدول العربية في السنوات الأخيرة إلى سياسات الانفتاح على العالم الخارجي وبرامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من الدول العربية¹⁴، وإلى عدة عوامل نذكر منها:¹⁵

- إضفاء المزيد من المرونة على الأطر التشريعية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في عدة دول من المنطقة، وبخاصة في مجال الخدمات المالية، العقارية والاتصالات. إضافة إلى أن خصخصة تلك الخدمات مثلت عامل جذب لحصص أكبر من الاستثمارات من خلال الشركات عبر الوطنية.
- تحسن مناخ الاستثمار وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في العديد من الدول العربية خلال السنوات الأخيرة.
- ارتفاع أسعار النفط بما أدى إلى اجتذاب المزيد من الاستثمار في الصناعات والخدمات المتصلة بقطاع النفط والغاز.
- الازدهار الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط جذب استثمارات جديدة وتم إبرام العديد من الصفقات الضخمة في إطار عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية.

أما خلال الفترة 2010-2016، فقد شهد الاتجاه العام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية تراجعا مقارنة بما حققته في الفترة السابقة، حيث بلغت في المتوسط حوالي 47.96 مليار دولار، وبلغت في سنة 2010 حوالي 68.5 مليار دولار، لتتخفف في سنة 2011 بنسبة 37.4% حيث بلغت حوالي 42.9 مليار دولار، لترتفع في سنة 2012 لتبلغ حوالي 53.45 مليار دولار، لترجع للانخفاض في سنة 2013، 2014، 2015 و2016 حيث بلغت بالترتيب حوالي 48.45، 44.3، 39.9 و30.7 مليار دولار، وهكذا بقيت قيمة التدفقات ضعيفة مقارنة مع مستواها القياسي الذي حققته في سنة 2008 و2009، ويرجع هذا التراجع والانخفاض إلى الأحداث الأمنية والتطورات السياسية التي عرفتها الساحة العربية.

الشكل رقم (01): تطور حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية (2003-2016)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات تقرير مناخ الاستثمار لسنوات مختلفة

2- حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي العالمي المباشر (2003-2016)

على الرغم من الجهود التي بذلتها الدول العربية لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى الرغم من الاتجاهات التصاعدية التي عرفها حجم التدفق إليها خلال الفترة 2003-2016، إلا أن نصيبها من إجمالي تدفقاته على المستوى العالمي، وتدفقاته على مستوى الدول النامية ما زال ضئيلاً. ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:¹⁶

• المقارنة بحجم التدفقات إلى الدول النامية :

حيث لم يتجاوز نصيب الدول العربية من إجمالي التدفقات إلى الدول النامية خلال الفترة 1995-2002 ما نسبته 4.8%، وفي السنوات 1995، 1999 و2000 لم يتجاوز نصيبها 1%، أما في الفترة 2003 إلى 2009 تحسن النصيب النسبي للدول العربية، حيث سجل ارتفاعاً متواصلاً بلغ حوالي 8.7% في سنة 2003 و2004 ثم إلى حوالي 15% في سنة 2006، وهكذا في نفس الاتجاه ليسجل أعلى مستوياته في سنة 2009 بحوالي 16%، أما باقي الفترة من 2010 إلى 2015 فقد عرف نصيب الدول العربية تراجعاً مستمراً، بلغ حوالي 11% في سنة 2010، ثم 7.3% في سنة 2012، وهكذا في نفس الاتجاه التنازلي ليسجل حوالي 6.2% في سنة 2013 و2014، ثم 5.2% في سنة 2015. وهذا التراجع في النصيب النسبي للدول العربية في الفترة الأخيرة بسبب الانخفاض المسجل لحجم التدفقات على مستوى الدول العربية على عكس حجم الاستثمار الموجه للدول النامية الذي عرف ارتفاعات قياسية والتي فاقت في بعض السنوات حجم التدفقات الموجهة إلى الدول المتقدمة.

• المقارنة بحجم التدفقات العالمية :

إن نصيب الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية خلال الفترة 1995-2002 لم يتجاوز في أحسن أحواله 1.5%، وفي السنوات 1995، 1999 و2000 لم يتجاوز نصيبها 0.2%، أما في الفترة 2003 إلى 2009 تحسن النصيب النسبي للدول العربية، حيث بلغ في سنة 2004 ما نسبته 3.4% وهكذا في نفس الاتجاه ليحقق أعلى مستوياته، حيث بلغ 5% و6.8% في سنة 2008 و2009 على الترتيب، وهذا راجع إلى

الانخفاض الذي عرفه العالم وكذا الدول المتقدمة في حجم التدفقات وذلك بسبب تأثيرات الأزمة المالية العالمية. أما في الفترة من 2010 إلى 2015 فقد سجل نصيب الدول العربية من التدفقات العالمية تراجعاً مستمراً، حيث بلغ في سنة 2010 حوالي 5% لينخفض كذلك إلى 4% في سنة 2012، ثم إلى 3.4% و2.3% في سنة 2014 و2015 على التوالي. وهذا الانخفاض بسبب التراجع في حجم التدفقات الموجهة إلى الدول العربية نتيجة الأوضاع الأمنية والسياسية التي شهدتها المنطقة، في مقابل ذلك انتعاش حجم التدفقات العالمية في هذه السنوات بعد ذلك الانخفاض المسجل بسبب التأثيرات السلبية للأزمة المالية العالمية.

3- جغرافية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (2016-2003)

إن مع ضآلة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مقارنة مع حجم التدفقات إلى الدول النامية، ومع مستوى تدفقاته في العالم، نجدتها مركزة بدرجة كبيرة في عدد قليل من الدول العربية، وموزعة جغرافياً على نحو غير متكافئ، ويعود ذلك إلى التباين في السياسات العامة المشجعة في كل دولة، والظروف الخاصة بالاستثمار فيها، وفي مدى اندماجها في الاقتصاد العالمي. ويمكن توضيح ذلك فيما يلي :

- خلال الفترة (2009-2003):

برزت ثلاثة دول عربية، جاءت في مقدمتها السعودية، حيث سيطرت في هذه الفترة على النصيب الأكبر من إجمالي التدفقات الواردة إلى الدول العربية، حيث قدرت حصتها بحوالي 18737.8 مليون دولار في المتوسط، ونسبة قدرت بـ 33.3%، وجاءت بعدها في المركز الثاني الإمارات بحصة قدرت بـ 9214.5 مليون دولار في المتوسط، ونسبة قدرت بحوالي 16.3%، وحلت في المركز الثالث مصر بحصة قدرت في المتوسط بـ 6514 مليون دولار ونسبة قدرت بـ 11.5%.

أما المراكز الثلاثة الثانية، فقد كانت من نصيب كل من لبنان في المركز الرابع ونسبة قدرت بـ 5.8%، ثم قطر خامساً بنسبة استثمارات بلغت 5.4%، ثم السودان في المركز السادس بنسبة 4.25%، بعدها تأتي المغرب بنسبة 3.98%، وليبيا بنسبة 3.19%، ثم الأردن بنسبة 3.02%، باقي الدول العربية (12 دولة) تحصلت كل واحدة منها على حصة أقل من 3%، سبع دول منها لم تتجاوز حصتها 1%.

- خلال الفترة (2016-2010):

في هذه الفترة سيطرت نفس الدول السعودية، الإمارات ومصر على المراكز الثلاثة الأولى، وبما نسبته مجتمعة حوالي 57% من متوسط إجمالي التدفقات الواردة عربياً، وقد حافظت السعودية على الصدارة بحصة قدرها في المتوسط حوالي 26.7%، ثم تأتي الإمارات في المركز الثاني وقد تحسنت حصتها حيث قدرت بحوالي 19%، ثم جاءت مصر في المركز الثالث بحصة قدرها حوالي 11.3%.

أما المراكز الثلاثة الثانية فقد كانت من نصيب كل من لبنان، المغرب والسودان على الترتيب، وبنسب بلغت حوالي 6.5%، 5.7% و4.5% على التوالي، ثم تأتي الأردن سابعا بنسبة 3.34%، ثم تونس بنسبة 3.3%، ثم العراق والجزائر بنسبة 3.15% و3.12% على الترتيب، أما باقي الدول العربية الأخرى (11 دولة) تحصلت كل واحدة منها على حصة أقل من 3% من متوسط الإجمالي العربي للتدفقات الواردة.

لما نقارن هذه الفترة بالفترة السابقة، نجد أن هناك تراجع في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أغلب الدول العربية، بلغ حوالي 15% في المتوسط الإجمالي، ويرجع ذلك بصفة عامة إلى الانخفاض الكبير في حجم التدفقات العالمية، وبصفة خاصة إلى الأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة في المنطقة العربية، وبسبب كذلك تراجع وانخفاض أسعار النفط مما أثر على حجم التدفقات في الدول النفطية.

الجدول رقم(04): حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (2003-2016)

2016-2010		2009-2003		الدولة
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
5.72	2746.2	3.98	2241.7	المغرب
11.30	5420.1	11.57	6514	مصر
3.12	1498.7	2.93	1649.9	الجزائر
0.93	450.7	2.32	1307.5	البحرين
3.30	1585.7	2.89	1626.2	تونس
4.53	2174.2	4.25	2392.8	السودان
26.68	12798.7	33.30	18737.8	السعودية
2.59	1246.7	1.21	684.2	سوريا
2.07	993.5	5.41	3045.9	قطر
19.07	9150.5	16.37	9214.5	الإمارات
3.34	1605.9	3.02	1703.4	الأردن
6.54	3139.8	5.80	3264.1	لبنان
2.23	1069.9	1.84	1036.9	عمان
1.10	529.7	0.40	228.2	موريتانيا
0.55	267	0.06	35.5	فلسطين
3.15	1511.5	0.78	441.8	العراق
2.53	1214.1	0.16	91.1	الكويت
0.27	133.9	0.18	101.7	جيبوتي
0.51	245.2	0.11	64.3	الصومال
1.86	895.3	3.19	1799.7	ليبيا
-1.49	715.7-	0.13	74.1	اليمن
100	47961.6	100	56255.3	الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير مناخ الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، سنوات مختلفة

رابعاً: قياس أثر الفساد على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (2016-2003):

لتوضيح طبيعة العلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر تم الاعتماد على الدراسة القياسية وذلك باستخدام نماذج بانل لإثبات فرضية الدراسة القائلة على أن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمثل المتغير المعتمد (التابع) يتأثر وبشكل سلبي بالفساد الذي يمثل المتغير المستقل.

1- تحديد متغيرات الدراسة :

تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر حتى يكون النموذج الموصوف أكثر دقة وشمولاً وواقعية، من أجل ذلك قمنا بإدخال عدد من المؤشرات بوصفها متغيرات مستقلة، إذ من المتوقع أن يكون لها أثر بالغ الأهمية في الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تم استعمال هذه المتغيرات من طرف أغلب الباحثين الاقتصاديين في دراساتهم التجريبية السابقة، والجدول التالي يلخص المتغيرات التي تم إدراجها في نموذج الدراسة:

جدول رقم (05): متغيرات الدراسة

الرمز	المتغير	المصدر
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر	البنك الدولي
CPI	مؤشر مدركات الفساد	منظمة الشفافية العالمية
OPEN	مؤشر الانفتاح الاقتصادي	البنك الدولي
INF	معدل التضخم	البنك الدولي
POLS	مؤشر الاستقرار السياسي	البنك الدولي

المصدر: من إعداد الباحثين

2- عينة وفترة الدراسة :

عينة الدراسة تتكون من مجموعة الدول العربية المتمثلة في الدول التالية: السعودية- الإمارات- المغرب- قطر- تونس- عمان- البحرين- الكويت- الأردن- مصر- لبنان- الجزائر، أما عن فترة الدراسة فتتمتد من سنة 2003 إلى غاية سنة 2016 وقد تم اختيار دول العينة وفترة الدراسة وفقاً لما هو متاح من بيانات للدول محل الدراسة، حيث لم تتوفر بيانات عن الفساد قبل عام 2003 لأغلب الدول العربية حسب مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية العالمية.

3- تقدير وتحليل أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقياس أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر لعينة الدراسة المكونة من (12) دولة خلال الفترة 2016-2003، سنقوم بتقدير النموذج الإجمالي (Pooled)، نموذج ذو الأثر الثابت و نموذج ذو الأثر العشوائي، ثم اختيار النموذج الملائم للتحليل وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews09. بعد تقدير النماذج الثلاثة المدروسة سوف نتقل إلى استخدام أساليب الاختيار بين هذه النماذج الثلاثة من خلال الاعتماد على اختبارين اختبار (Breusch and Pagan) و اختبار هوسمان (Hausman).

• اختبار (Breusch and Pagan):

ومن أجل إثبات وجود الأثر العشوائي وقبوله في المرحلة الأولى نستعمل اختبار (Breusch and Pagan) والذي يستعمل مضاعف لاقترانج لاختبار:

فرضية العدم: نموذج الانحدار الإجمالي هو الملائم
الفرضية البديلة: نموذج ذو الأثر الثابت أو نموذج ذو الأثر العشوائي هو الملائم

الجدول رقم (06): نتائج اختبار (Breusch and Pagan)

P value	قيمة الاختبار	نوع الاختبار
0.00	256.02	اختبار (Breusch and Pagan)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق (03).

من خلال نتائج الجدول أعلاه نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم، وهذا يعني وجود للآثار الثابتة والعشوائية لأن قيمة P value تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 وبالتالي فالنموذج الملائم للتحليل هو النموذج ذو الأثر الثابت أو نموذج ذو الأثر العشوائي.

• اختبار هوسمان (Hausman):

من أجل تحديد أحسن نموذج عندما نقوم بمقارنة النماذج ذات الأثر الثابت وذات الأثر العشوائي، نستعمل اختبار هوسمان (Hausman) تحت فرضية العدم فإن أحسن نموذج هو نموذج الأثر العشوائي ويعني هذا أن الأثر الفردي غير مرتبط بالمتغيرات الأخرى، وعند العكس فإن أحسن نموذج هو نموذج الأثر الثابت وبالتالي:

فرضية العدم: نموذج ذو الأثر العشوائي هو الملائم
الفرضية البديلة: نموذج ذو الأثر الثابت هو الملائم.

الجدول رقم (07): نتائج اختبار هوسمان (Hausman)

P value	قيمة الاختبار	نوع الاختبار
0.89	1.10	اختبار هوسمان (Hausman)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق (03).

من خلال نتائج الجدول أعلاه نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم، وهذا يعني وجود للآثار الثابتة لأن قيمة P value تساوي 0.89 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي فالنموذج الملائم للتحليل هو النموذج ذو الأثر الثابت.

جدول رقم (08): نتائج تقدير نماذج الدراسة

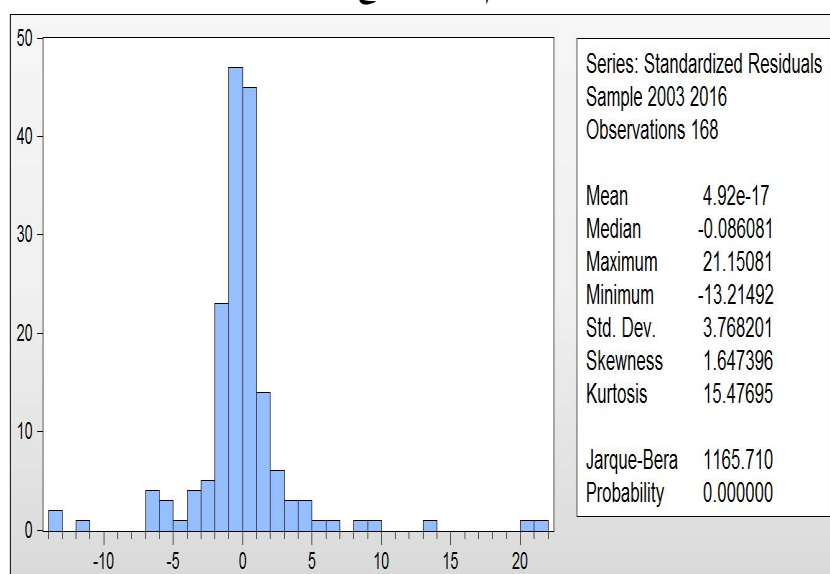
المتغيرات	النموذج الإجمالي (Pooled)	نموذج ذو الأثر الثابت (LSDV)	نموذج ذو الأثر العشوائي
CPI	0.036 (0.954)	-0.045 (0.949)	0.115 (0.864)
INF	0.387 (0.001)	0.364 (0.000)	0.360 (0.000)
OPEN	0.018 (0.202)	0.053 (0.017)	0.044 (0.029)
POLS	-0.038 (0.964)	0.953 (0.334)	0.642 (0.484)
الثابت C	0.373 (0.928)	-2.075 (0.644)	-2.121 (0.642)
معامل التحديد R ²	0.065	0.561	0.099
إحصائية F	2.834 (0.026)	12.974 (0.000)	4.501 (0.001)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق (03)

ومن خلال نتائج تقدير النموذج ذو الأثر الثابت الموضحة في الجدول أعلاه نجد:

- معاملات النموذج (المعنوية الكلية للنموذج) معنوية عند مستوى 1% لأن معنوية إحصائية فيشر تساوي 0.00.
- قيمة معامل التحديد $R^2=0.561$ ، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بنسبة 56% وهي نسبة مقبولة.
- أما بواقي النموذج فهي تتبع التوزيع الطبيعي، وحسب إحصائية جاك بيرا، التي جاءت معنوية عند المستوى 1%، وبالتالي يمكن القول أن النموذج مقبول إحصائياً.

الشكل رقم (02): نتائج اختبار جاك بيرا



المصدر: من مستخرجات برنامج Eviews09.

من خلال نتائج تقدير النموذج ذو الأثر الثابت نستنتج :

• **الفساد (CPI):** تبين نتائج تقدير النموذج بأن الفساد كانت علاقته عكسية مع حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، أي كان له تأثير سلبي، بحيث كلما زاد الفساد بنسبة 1% انخفض حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 0.04%، وهذه النتيجة موافقة لما جاءت به النظرية الاقتصادية، التي تؤكد على خطورة الفساد على المجتمع والدولة، ودوره السلبي في نخر منظومة الاستقرار الكلي للدولة، مما يفقد ثقة المستثمر الأجنبي فيها، على العكس من ذلك كلما كانت معدلات الفساد منخفضة جدا، كلما حافظت الدولة على استقرارها، وعلى قوتها الداخلية والخارجية، ويجعلها تكسب ثقة المستثمرين الأجانب.

• **مؤشر الانفتاح الاقتصادي (OPEN):** له أثر إيجابي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث كلما ارتفع مؤشر الانفتاح بـ 1% زاد حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.05%، وهذه النتيجة تتفق مع ما جاءت به النظرية الاقتصادية، بحيث كلما كانت الدولة منفتحة اقتصاديا أكثر كلما نجحت في استقطاب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أكبر.

• **معدل التضخم (INF):** وتم إدخال معدل التضخم كمؤشر معبر عن الاستقرار الاقتصادي، بحيث تبين أنه له علاقة طردية مع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، أي كلما زاد معدل التضخم في هذه الدول كلما زاد حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بها، وهذه النتيجة مخالفة لما جاءت به النظرية الاقتصادية. وهو ما يبين عدم تأثر المشروعات الأجنبية بالتضخم الداخلي في الدول العربية، وهذا ربما لتركزها في أنشطة مرتفعة العائد مثل الأنشطة البترولية، وبالتالي عدم تأثر عوائدها هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية ربما لعدم اعتمادها على السوق المحلية في الحصول على مختلف السلع والوسائل التي تحتاجها.

• **معدل الاستقرار السياسي (POLS):** الاستقرار السياسي كان له أثر إيجابي على استقطاب الاستثمار الأجنبي في الدول العربية، فكلما زاد الاستقرار السياسي بـ 1% زاد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.95% وهذه النتيجة تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، الذي يقول بأن الاستقرار السياسي عامل مشجع ومحفز على الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي.

خلاصة :

حاولت الدراسة الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في كيفية تأثير الفساد على جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بدراسة حالة 12 دولة عربية، وباستخدام نماذج بانل خلال الفترة (2003-2016)، وقد توصلت إلى النتائج التالية :

1- على الرغم من الاتجاهات التصاعدية التي عرفها حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عربياً، إلا أنه يبقى ضعيفاً مقارنة بالمستويات العالية التي حققتها حجم التدفقات العالمية، حيث نجد حصتها بلغت في المتوسط حوالي 3% من إجمالي التدفق العالمي و9% من حصة الدول النامية.

2- تعتبر السعودية والإمارات من بين الدول العربية الأبرز في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتدفقاتها عرفت ارتفاعاً مستمراً، حيث بلغت حصة الأولى من إجمالي التدفق العربي في المتوسط حوالي 29%، وحصة الثانية حوالي 18%، ثم تأتي مصر في المركز الثالث بحصة بلغت في المتوسط حوالي 12%. وحصدت مجتمعة ما نسبته حوالي 59%، ما يبين أن حجم التدفقات العربية موزعة على نحو غير متكافئ، وتركزت بدرجة كبيرة في عدد قليل من الدول.

3- إن الدول العربية (محل الدراسة) الأكثر فسلاً والتي جاءت في المجموعة الأولى مرتفعة الفساد هي لبنان، والأقل منها الجزائر ثم مصر، أما الدول متوسطة الفساد فقد جاءت المغرب، والأقل منها في مستوى الفساد السعودية، ثم تونس، الكويت، الأردن، ثم البحرين، عمان، الإمارات وقطر، وبالنسبة للمجموعة الثالثة منخفضة الفساد، فلا يوجد بها أي دولة عربية مما يعني أن الدول العربية تعاني من فساد متوسط أو مرتفع.

4- من خلال الدراسة القياسية تبين أن الفساد كانت علاقته عكسية مع حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، أي كان له تأثير سلبي، بحيث كلما زاد الفساد بنسبة 1% انخفض حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 0.04%. وهذه النتيجة موافقة لما جاءت به النظرية الاقتصادية، ومنطقها الذي يقول بأنه كلما كانت معدلات الفساد مرتفعة كلما فقدت الدولة استقرارها وضعفت داخلها وخارجياً، مما يفقد ثقة المستثمر الأجنبي فيها، والعكس صحيح.

الإحالات والمراجع :

- ¹ الراغب الأصفهاني: المفردات في غريب القرآن، ط3، دار المعرفة، بيروت، 2001، ص381
- ² ابن المنصور: لسان العرب، المجلد الثالث، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003، ص 412.
- ³ سمر عادل حسين: الفساد الإداري – أسبابه، آثاره وطرق مكافحته ودور المنظمات العالمية والعربية في مكافحته مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول في مكافحة الفساد الإداري، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد7، هيئة النزاهة، العراق، 2014، ص127
- ⁴ عماد صلاح: الفساد والإصلاح، منشورات أنجاد كتاب العرب، دمشق، 2003، ص32.
- ⁵ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الفساد والتنمية – مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر وتحقيق أهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة، ديسمبر 2008، ص06
- ⁶ عزه محمد حجازي شحاته: أثر الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد في الدول العربية، الملتقى الدولي الرابع بعنوان "الجريمة في الوطن العربي - من منظور الاقتصاد الاجتماعي، جامعة الوادي، نوفمبر 2013، ص03.
- ⁷ عزه محمد حجازي شحاته: مرجع سبق ذكره، ص04
- ⁸ Raymond Bertrand: Economie Financière Internationale, Paris, édition PUF, 1997, P 91
- ⁹ Hess.P and C.Ross: Economic Development Theories, Evidence and Policies, The Dryden Press, Harcourt Brace Collage Publishers, USA, 1997 , p490.
- ¹⁰ إدريس رمضان حجي الشكاكي، محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كردستان 2005-2006، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، العراق، 2008، ص32.
- ¹¹ World Bank: The Role of Foreign Direct Investment in Development, Development Committee Meeting, Washington, 1991, D.c.p5.
- ¹² UNCTAD: World Investment Report, Transnational Corporation, Agricultural Production and Development , New York, 2009, p243.
- ¹³ التقسيم اجتهاد من الباحثين، وتم ذلك استنادا على القاعدة طول الفئة يساوي المدى على عدد الفئات، حيث تم تحديد ثلاث مجموعات الأولى الأكثر فساد، الثانية متوسطة الفساد والثالثة الأقل فسادا.
- ¹⁴ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2007، ص 63.
- ¹⁵ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: ضمان الاستثمار، نشرة فصلية، السنة السادسة والعشرون، العدد الفصلي الثالث، يونيو- سبتمبر 2008، ص 09-10.
- ¹⁶ حساب مباشر للباحثين بالاعتماد على تقرير مناخ الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، لسنوات مختلفة

الملاحق

الملحق رقم (01): مؤشر مدركات الفساد في الدول العربية خلال السنوات (2017-2003)

المتوسط للفترة 2017-2003	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	الدولة
6.49	6.1	7.1	6.9	6.8	6.8	7.2	7.7	7	6.5	6	6	5.9	5.2	5.6	قطر
6.37	6.6	7	7	6.9	6.8	6.8	6.3	6.5	5.9	5.7	6.2	6.2	6.1	5.2	الإمارات
5.20	4.5	4.5	4.5	4.7	4.7	4.8	5.3	5.5	5.5	4.7	5.4	6.3	6.1	6.3	عمان
5.22	4.3	5.1	4.9	4.8	5.1	5.1	4.9	5.1	5.4	5	5.7	5.8	5.8	6.1	البحرين
4.89	4.6	5.2	4.9	4.6	4.4	4.4	4.7	5	5.1	4.7	5.3	5.7	5.3	4.6	الأردن
4.52	4.1	4.9	4.4	4.3	4.4	4.6	4.5	4.1	4.3	4.3	4.8	4.7	4.6	5.3	الكويت
4.31	4.1	3.8	4	4.1	4.1	3.8	4.3	4.2	4.4	4.2	4.6	4.9	5	4.9	تونس
4.19	4.6	5.2	4.9	4.6	4.4	4.4	4.7	4.3	3.5	3.4	3.3	3.4	3.4	4.5	السعودية
3.47	3.7	3.6	3.9	3.7	3.7	3.4	3.4	3.3	3.5	3.5	3.2	3.2	3.2	3.3	المغرب
3.20	3.4	3.6	3.7	3.2	3.2	2.9	3.1	2.8	2.8	2.9	3.3	3.4	3.2	3.3	مصر
3.11	3.4	3.6	3.6	3.6	3.4	2.9	2.9	2.8	3.2	3	3.1	2.8	2.7	2.6	الجزائر
2.86	2.8	2.8	2.7	2.8	3	2.5	2.5	2.5	3	3	3.6	3.1	2.7	3	لبنان
2.48	1.3	1.8	2	1.7	2.6	2.6	2.5	2.6	2.1	2.4	2.9	3.4	3.4	3.4	سوريا
2.19	1.4	1.8	1.9	1.8	2.3	2.1	2.2	2.1	2.3	2.5	2.6	2.7	2.4	2.6	اليمن
2.14	1.4	1.6	1.8	1.5	2.1	2	2.2	2.5	2.6	2.5	2.7	2.5	2.5	2.1	ليبيا
1.74	1.7	1.6	1.6	1.6	1.8	1.8	1.5	1.5	1.3	1.5	1.9	2.2	2.1	2.2	العراق
1.63	1.4	1.2	1.1	1.1	1.3	1.6	1.6	1.5	1.6	1.8	2	2.1	2.2	2.3	السودان

المصدر: موقع منظمة الشفافية العالمية www.transparency.org/cpi

الملحق رقم (02): انتقال الدول فيما بين المجموعات الثلاث خلال السنوات 2016-2003

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	الدولة
2	3	3	3	3	3	3	3	2	2	2	2	2	2	قطر
2	3	3	3	3	3	2	2	2	2	2	2	2	2	الإمارات
2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	عمان
2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	البحرين
2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	الأردن
2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	الكويت
2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	تونس
2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	1	2	2	2	السعودية
2	2	2	2	2	2	2	1	2	2	1	1	1	1	المغرب
2	2	2	1	1	1	1	1	1	1	1	2	1	1	مصر
2	2	2	2	2	1	1	1	1	1	1	1	1	1	الجزائر
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	2	1	1	1	لبنان
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	2	2	2	سوريا
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	اليمن
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	ليبيا
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	العراق
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	السودان

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (01)

الملحق رقم (03): نماذج الدراسة :

الجدول رقم (01): نتائج تقدير النموذج الإجمالي (Pooled) الجدول رقم (02): نتائج تقدير النموذج ذو الأثر الثابت

Dependent Variable: FDI Method: Panel Least Squares Date: 03/28/18 Time: 23:08 Sample: 2003 2016 Periods included: 14 Cross-sections included: 12 Total panel (balanced) observations: 168					Dependent Variable: FDI Method: Panel Least Squares Date: 03/28/18 Time: 23:06 Sample: 2003 2016 Periods included: 14 Cross-sections included: 12 Total panel (balanced) observations: 168				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CPI	-0.045271	0.719113	-0.062954	0.9499	CPI	0.036235	0.633020	0.057242	0.9544
INF	0.364913	0.101780	3.585306	0.0005	INF	0.387842	0.119451	3.246885	0.0014
OPEN	0.053980	0.022408	2.409029	0.0172	OPEN	0.018685	0.014587	1.280928	0.2020
POLS	0.953713	0.984803	0.968431	0.3344	POLS	-0.038582	0.853434	-0.045208	0.9640
C	-2.075232	4.481369	-0.463080	0.6440	C	0.373336	4.146357	0.090039	0.9284
Effects Specification					Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)					Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.561470	Mean dependent var	3.876778		R-squared	0.065029	Mean dependent var	3.876778	
Adjusted R-squared	0.518194	S.D. dependent var	5.690288		Adjusted R-squared	0.042085	S.D. dependent var	5.690288	
S.E. of regression	3.949758	Akaike info criterion	5.675578		S.E. of regression	5.569262	Akaike info criterion	6.301712	
Sum squared resid	2371.289	Schwarz criterion	5.973099		Sum squared resid	5055.719	Schwarz criterion	6.394687	
Log likelihood	-460.7486	Hannan-Quinn criter.	5.796327		Log likelihood	-524.3438	Hannan-Quinn criter.	6.339446	
F-statistic	12.97415	Durbin-Watson stat	0.719850		F-statistic	2.834249	Durbin-Watson stat	0.335799	
Prob(F-statistic)	0.000000				Prob(F-statistic)	0.026265			

الجدول رقم (03): نتائج تقدير نموذج ذو الأثر العشوائي الجدول رقم (04): نتائج اختبار (Breusch and Pagan)

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects Null hypotheses: No effects Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives				Dependent Variable: FDI Method: Panel EGLS (Cross-section random effects) Date: 03/28/18 Time: 23:10 Sample: 2003 2016 Periods included: 14 Cross-sections included: 12 Total panel (balanced) observations: 168 Swamy and Arora estimator of component variances				
	Cross-section	Time	Both	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Breusch-Pagan	256.0219 (0.0000)	2.290291 (0.1302)	258.3122 (0.0000)	CPI	0.115432	0.673082	0.171498	0.8640
Honda	16.00068 (0.0000)	-1.513371 --	10.24408 (0.0000)	INF	0.360371	0.100335	3.591667	0.0004
King-Wu	16.00068 (0.0000)	-1.513371 --	10.75163 (0.0000)	OPEN	0.044186	0.020161	2.191643	0.0298
Standardized Honda	19.86317 (0.0000)	-1.352345 --	8.128505 (0.0000)	POLS	0.642151	0.915555	0.701378	0.4841
Standardized King-Wu	19.86317 (0.0000)	-1.352345 --	8.783065 (0.0000)	C	-2.121621	4.558896	-0.465381	0.6423
Gourierieux, et al.*	--	--	256.0219 (< 0.01)	Effects Specification				
							S.D.	Rho
				Cross-section random			5.063927	0.6217
				Idiosyncratic random			3.949758	0.3783
				Weighted Statistics				
				R-squared	0.099485	Mean dependent var	4.075366	
				Adjusted R-squared	0.077387	S.D. dependent var	2497.702	
				S.E. of regression	3.914502	Sum squared resid	0.675300	
				F-statistic	4.501893	Durbin-Watson stat		
				Prob(F-statistic)	0.001780			

الجدول رقم (05): نتائج اختبار هوسمان (Hausman):

Correlated Random Effects - Hausman Test Equation: Untitled Test cross-section random effects				
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.	
Cross-section random	1.103065	4	0.8938	
Cross-section random effects test comparisons:				
Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
CPI	-0.045271	0.115432	0.064084	0.5255
INF	0.364913	0.360371	0.000292	0.7904
OPEN	0.053980	0.044186	0.000096	0.3165
POLS	0.953713	0.642151	0.131595	0.3904